في آخر كلامنا كما تحب وترضى وعلى آله واصحابه وبارك وسلم تسليما كثيرا كثيرا

برحمتك يا ارحم الراحمين انك انت المجيب وانت على كل شيء قدير وانت

الكريم آمين ورب العالمين ولنختم بما اقول ثم المتقدمين اكثرهم لم يثبتوا اسلام ابويه

عليه الصلواة والسلام واما المتاخرون رحمهم الله تعالى فقد اثبتوا اسلام ابويه عليه السلام

بل جميع اباءه وامهاته الى آدم على نبينا عليه السلام وهم في اثباته ثلاث طرق

اما انهما كانا على دين ابراهيم عليه السلام او انهما لم يبلغ الدعوة اليهما لكونهما من

الفترة وما قبل زمان نبوته عليه السلام او انهما احياهم الله تعالى على يديه صلى الله

عليه وسلم فامنا به وحديث الاحياء وان كان في حد ذاته ضعيفا

لكن صححه بعضهم لبلوغه درجة الصحة لتعدد طرقه فكشفه الله تعالى للمتاخرين والله

يختص برحمته من يشاء وقد صنف الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله في هذا

الباب رسايل واثبته بدلائل كثيرة واجاب عن شبهة المخالفين كذا في

شرح المشكوة للشيخ عبد الحق رحمه الله وبركاته وليعلم ان هذا البحث ليس من ضروريات

الالهيات والنبوات والاحكام ليجب البحث عنها وعلى تقدير البحث ينبغي ان

لا يزاد على النقل من شراح الحديث والعلماء المجتهدين فابدا اولا من النظر في الآيات

القرآنية ثم بعد ذلك لا بد من النظر في تفاسير اهل السنة ثم بعد ذلك لا بد من النظر في

الاحاديث

الاحاديث الواردة في الباب نفيا او اثباتا ثم الى كلام شراح الاحاديث

في الباب ثم الى كلام المجتهدين وقواعد اهل السنة والجماعة من الاخذ بالظواهر

من الآيات والاحاديث عند عدم المعارضة بالامثال واما الضعاف

فلا يجعلونها معتبرة عند تعارضها مع الصحيحات بل جعلوها عند مقابلة

الصحاح اعداما لا اعتبار لها ثم ليسكت ولا تقم من جانب نفسك

دليلا اخترعا في الباب لانقطاع زمان الاجتهاد وعند الفقهاء فان لكل فن

رجالا يرجع اليهم كما تقدم في الباب الثالث عشر فلتطالعه ثمة وبالجملة فاهل

الحديث اعلم بطريق الرواية فيرجع اليهم كما في التنبيهات وقال ابن

الاثير في جامع الاصول من كان في نسبة ترمذي فكانما نبي يتكلم في بيته

وقال الامام النووي الصحيح لمسلم في نهاية من الشهرة وهو متواتر عنه من

حيث الجملة فالعلم القطعي حاصل بانه تصنيف ابي الحسين مسلم ابن الحجاج اقول

غرضه من هذا الكلام انه لا يجوز الاشتباه والتشبيه والالتباس والتلبيس في احد

من ائمة الدين لان هذا ضبط وتشكيك يقتضي هدم قاعدة النقل التي بناء

احكام الدين عليها وكذا لا يجوز هذا في نسبة كتب الائمة اليهم كالنسبة في

الموطى الى مالك والبخاري الى محمد بن اسمعيل البخاري وصحيح مسلم اليه فان هذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1